يهودي أول حاكم ــ حتى ولو كان يهودياً بريطانياً ــ بمثابة تسليم البلاد دفعة واحدة إلى ادارة صهيونية دائمة». وتوقع اللنبي حصول حركة عامة ضد الصهاينة وقال: «وان علينا التأهب لمواجهة انتهاكات ضد اليهود وحصول اغتيالات وغارات على القرى اليهودية وغارات على أرضنا من الشرق إذا لم تكن الحركة أوسع». أما في ما يختص بموقف السكان المسيحيين فإنهم بدورهم سيستاؤون استياء عميقاً من انتقال الحكم إلى سلطة يهودية[٢٦] وسيلقون بكامل ثقلهم ضد الادارة «وأنهم ذوو تأثير كاف يجعل أي حكم من أي نوع كان صعباً».

وبالفعل، ففي أول حزيران (يونيو) ١٩٢٠، أرسل الجنرال «بولز» ــ المسؤول الاداري الرئيسي البريطاني في فلسطين ــ تقريراً إلى وزارة الخارجية البريطانية أشار فيه إلى ردود الفعل العربية الصهيونية على السواء من قرار تعيين صموئيل. ومما ذكره أن الرعب والجزع والقنوط تعبر عن مشاعر السكان المسلمين والمسيحيين «والمسيحيون ــ إذا كان ذلك ممكناً ــ هم أشد مرارة من المسلمين، وأن الكثيرين من الوجهاء يعربون عن عدم تصديقهم تعيين صموئيل قائلين: «انهم لا يصدقون أن تصل الحكومة البريطانية إلى هذا الحد في خداعهم بعد كل ما تعهدت به. وانه ليستحيل اقناع أي من الفئتين في وضعهم النفسي الراهن، بقبول المستر هربرت صموئيل كرجل دولة بريطاني معتقده الديني: اليهودية» ذلك لأن الفلسطينيين يعتبرونه أولاً وقبل كل شيء يهودياً وصهيونياً وأنه يمثل حكومة يهودية لا بريطانية، ولذلك فإنه سيكون صهيونياً متحيزاً. أما ردود الفعل اليهودية في فلسطين على قرار تعيين صموئيل فقد كانت ايجابية، وقد شاع بين اليهود شعور بالرضى للشرف الذي أسبغ على أحد أبناء ديانتهم، مع تخوف من اليهود المتدينين بأنهم قد لا يستطيعون ممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية على غرار ما كان عليه الوضع في ظل اداري مسيحي انكليزي. وأضاف «بولز» في تقريره أن يهودياً بارزاً من غربي أوروبا لخص موقف الفلسطينيين إزاء المستر صموئيل بقوله: «في الأشهر الستة الأولى سيحتاج إلى حرس بريطاني لحمايته من المسلمين والمسيحيين، ولكن بعد ستة أشهر سيتطلب مضاعفة الحرس البريطاني لشخصه لحمايته من الصهاينة»[٢٧].

والواقع، فإن الأفكار التي طرحها كل من اللنبي وبولز كانت حقيقية إلى حد كبير سواء على الصعيد السياسي أم على الصعيد الأمني أو العسكري، فقد بدأت القوى الفلسطينية تناهض السياسة البريطانية ــ الصهيونية بمختلف الأساليب، وبدأت فلسطين تشهد تحركاً سياسياً واسعاً. فقد عقد المؤتمر الفلسطيني اجتماعاً لبحث التطورات المستجدة أرسل على أثره، في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠، برقية إلى عصبة الأمم تضمنت رفض قيام الوطن اليهودي في فلسطين والشكوى من الحلفاء الذين نكثوا بوعودهم والتنديد بوعد بلفور الذي اعتبره المؤتمر الفلسطيني «اعتداء على حقوقنا الطبيعية»، كما أنه خرق لحرمة الحقوق الدولية التي زعم الحلفاء خوض الحرب لأجلها «والتي لا تجوز أن تسلب رعية الدولة المغلوبة حق توطنها من وطنها» كما أن ذلك الوعد يعتبر انتهاكاً لحرمة الشرائع المدنية، وهو «عبث بالعهود التي قطعها الحلفاء بينهم بتحرير الشعوب الخارجة من تركيا، وهزؤ بوصايا ولسون ودماء شهداء الحرب التي سفكت وفاء بتلك العهود سيما العرب الذين منحوا الحلفاء دماءهم وسيوفهم... اننا